مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

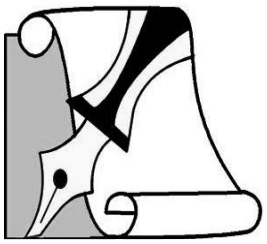

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

صفقة الأسرى: "حماس" تتمسك بإطلاق أصحاب الأحكام العالية و"إسرائيل" ترفض الاحتلال والسلطة يتفرّغان للضفة الغربية للقضاء على المقاومة..

تتناقض التصريحات والتسريبات حول مصير صفقة الأسرى. ففي حين يشير مسؤولون إسرائيليون إلى "صعوبات جديّة" في مفاوضات صفقة تبادل الأسرى مع حركة حماس ووقف إطلاق النار في قطاع غزة، بحسب ما أفادت هيئة البث الإسرائيلية ("كان 11")، نقلت القناة عن "مصدر أجنبي" (لم تُسمّه) أن المفاوضات تسجّل تقدّماً في ما يتعلق بمسألة انسحاب قوّات الجيش الإسرائيلي من مناطق في قطاع غزة، في إطار الصفقة المحتملة.

إلى ذلك، وبالرغم من عمليات الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال بحق المدنيين في قطاع غزة، تدير السلطة الفلسطينية ظهرها وتشيح بوجهها عن كل جرائم "إسرائيل"، وتتفرّغ لملاحقة المقاومين في الضفة الغربية، بهدف القضاء على حالة المقاومة المتصاعدة في الضفة الغربية، تنفيذاً للمطالب الإسرائيلية. والأنكى عن إجراءات السلطة الأمنية، وحصارها لمخيّم جنين، أنها تتزامن مع عمليات دموية يشنّها الاحتلال ضدّ مدن ومخيّمات الضفة الغربية.

تطوّرات صفقة الأسرى

وصفت مصادر مصرية مفاوضات وقف إطلاق النار في غزة بين حركة حماس وحكومة الاحتلال الإسرائيلي، التي تجري برعاية مصر وقطَر في الوقت الراهن، بأنها "على بُعد خطوات من خط النهاية". وذكرت صحيفة "العربي الجديد" أن اليومين الماضيين اللذين سبقا مغادرة وفد التفاوض الإسرائيلي العاصمة القطَرية الدوحة، متوجّهاً إلى تل أبيب للتشاور، شهد إنجاز صيغ توافقية لنقاط كانت محل خلاف خلال الفترة الأخيرة من المفاوضات.

وعليه، تدور إحدى أبرز النقاط التي يرجّح حسمها، حول ما يتعلق بقوائم الأسرى من الجانبين. فالمقترح في هذه النقطة هو إرجاء إطلاق سراح قائمة تضم عشرة أسرى من أصحاب المحكوميات

العالية كانت "حماس" قدّمت أسـماءهم، ومن بينهم القيادي بحركة فتح مروان البرغوثي، والأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعدات، وعباس السيّد، رفيق زعيم حركة حماس الراحل يحيى السنوار خلال فترة سجنه، وعبد الله البرغوثي، وإبراهيم حامد، وحسن سلامة، القياديان في حركة حماس، واثنان من قيادات حركة الجهاد في السجون، للمرحلة الأخيرة من الاتفاق، بعد ما كانت الحركة تتمسك بإطلاق سراحهم في المرحلة الأولى، في ظل التسهيلات التي قدّمتها، وتضمّنت إطلاق أسرى من فئة العسكريين، بينهم خمس مجنّدات ومجنّدان يحملان الجنسية الأميركية؛ إضافة لاثنين آخرين يحملان الجنسية الروسية.

بالمقابل، تمسّكت حكومة الاحتلال بإرجاء الموافقة على إطلاق سراح الأسرى العشرة، في ظل تمسّك "حماس" بإرجاء إطلاق سراح العسكريين الأسرى لديها ولدى باقي الفصائل إلى المرحلة الأخيرة، باعتبار ذلك ضماناً لالتزام حكومة الاحتلال بتنفيذ كافة الاستحقاقات، والتي يأتي في مقدّمتها إنهاء الحرب على غزة مع نهاية الاتفاق.

ووفقاً للمعلومات، فإنّ من بين النقاط التي أعاقت حسم ملف الأسرى خلال الفترة الماضية، هو ما يتعلق بتعريف أصحاب الحالات المرَضية، حيث عمل وفد التفاوض الإسرائيلي على اعتبار الأسرى العسكريين الذين أصيبوا خلال العمليات العسكرية لجيش الاحتلال في القطاع ضمن الحالات المرَضية؛ وهو ما رفضته حركة حماس، متعهّدة بتقديم أوجه الرعاية الكاملة لهم خلال فترة تنفيذ الاتفاق.

أما بشأن ما أُثير في تقارير عبرية حول رفض محمد السنوار، شقيق الشهيد يحيى السنوار، تقديم قائمة كاملة بالأسرى الأحياء خلال المفاوضات، فقد قال قيادي في حركة حماس لوسائل اعلامية عربية، إن هذا الأمر ليس صحيحاً بالمرّة، مُشدّداً على أن الحركة قدّمت قائمة بأسماء الأسرى الأحياء الذين تيسّر الاتصال مع المجموعات المكلّفة بتأمينهم، مُشيراً إلى أن "حماس"، بعد التشاور مع قيادة الفصائل التي تحتجز أسرى لديها، اتضحت لديها صعوبة التواصل مع كافة المجموعات المكلّفة بتأمين الأسرى بسبب الأوضاع الأمنية الحالية في القطاع. وبناءً عليه، أكّدت الحركة خلال المفاوضات أنها ستكون مستعدّة لتقديم قائمة كاملة بالأسرى الأحياء عقب وقف إطلاق النار وتهيئة الأوضاع الأمنية.

وأكّد القيادي نفسه أن قيادة كتائب القسّام الميدانية في غزة (الجناح العسكري للحركة) تعمل بشكل متناغم مع قيادة الحركة السياسية، وهناك توافق تام بينهما، في ظل البيعة التي قدّمتها الكتائب وقيادتها للقيادة الجديدة التي خلفت السنوار في رئاسة المكتب السياسي عقب استشهاده.

وكشف القيادي بالحركة أن كتائب القسّام أعطت تفويضاً كاملاً للقائم بأعمال رئيس إقليم غزة، خليل الحيّة، بحكم قيادته لوفد التفاوض، في التعامل واتخاذ القرارات التي يجدها مناسبة، لاطّلاعه على الأجواء العامة بعد التشاور مع المجلس الرئاسي للحركة، مع تعهد كامل من قيادة الكتائب في الميدان بتقديم كافة أشكال الدعم والمساندة له.

وماذا عن الموقف الإسرائيلي؟

بعد أسبوع من المفاوضات في الدوحة، عاد الوفد الإسرائيلي إلى تل أبيب، من أجل إجراء مشاورات داخلية حول هذا الملف. وبحسب هيئة البث الإسرائيلية "كان"، فإن المفاوضات لم تفشل، وعودة الفريق المفاوض إلى "إسرائيل" ليست بسبب تعثّرها؛ إلّا أن الأمور وصلت إلى مرحلة تتطلب قرارات سياسية في "إسرائيل".

وقال مسؤول إسرائيلي كبير لصحيفة "يسرائيل هيوم": "لا أحد يعرف ما إذا كان سيُتَوَصَّل إلى اتفاق أم لا. وحماس تطالب مرّة أخرى بالتزام إسرائيل بإنهاء الحرب في نهاية الصفقة الشاملة، كشرط لتنفيذ مرحلتها الأولى".

وكان الوفد الإسرائيلي برئاسة مسؤول رفيع في جهاز "الموساد"، سجّل تقدّماً بشأن عددٍ من البنود المرتبطة بصفقة الهدنة وتبادل الأسرى، الجاري العمل على صياغتها؛ غير أنه حتّى الساعة لا تزال بعض الفجوات بين الطرفين قائمة ولم تُجْسَر بعد، وفق ما أفاد به موقع "واينت" العبري".

وطبقاً لما نقَله الموقع، فإن وزراء مجلس الشؤون السياسية والأمنية الإسرائيلي (الكابينت)، يُظهرون تفاؤلاً بقرب التوصل لصفقة. وهو ما تقاطع مع تقدير مسؤول أميركي، قال إنه "من المحتمل التوصل للصفقة في الأسبوع المقبل". وبحسب المسؤول، فإن "الشعور هو أنه ستكون هناك صفقة. وعلى ما

يبدو، ترغب حماس في التوصل إليها خشية من أن عدم حصول ذلك سيُغضب (الرئيس الأميركي المنتخب) دونالد ترامب". في المقابل، بدّد مسؤول إسرائيلي التفاؤل قائلاً إنه "يُحظر أن ننسى أننا نتحدّث مع وحوش. فطالما أن الصفقة لم تُغلَق، يعني أنه لم يتم التوصل إليها."

وخَلْف الكواليس، سُجّل "تقدّم" في الاتصالات حول الصفقة. وبحسب مسؤولين إسرائيليين، فإنه "على ما يبدو ثمّة رغبة لدى الطرفين في التوصل لصفقة"، فيما تقدّر إسرائيل أن حركة حماس "قد تُوافق على إبعاد أسرى من العيار الثقيل لدولة ثالثة"، في إشارة إلى قياديي فصائل مقاومة فلسطينية محكومين أحكاماً مؤبّدة بسبب العمليات التي يتّهمهم الاحتلال بالمسؤولية عنها، والتي أسفرت خصوصاً خلال سنوات الانتفاضة الثانية عن مقتل وإصابة مئات الإسرائيليين.

ورغم التفاؤل الإسرائيلي، فإن إصرار الاحتلال على إنهاء حكم حركة حماس يضع علامة استفهام عمّا إذا كانت الأخيرة ستُوافق على التوقيع على صفقة، تعرف في نهايتها أن إسرائيل ستستأنف الحرب على غزة. وبعدما أظهرت الحركة نوعاً من الليونة في قضية محور صلاح الدين (فيلادلفي)، يبدو أنها تتشبّث بالحصول على ضمانات من الوسطاء كي لا تستأنف إسرائيل الحرب، حيث قد تُعارض صفقة جزئية إن لم تتوفّر هذه الضمانات، وفقاً للموقع.

وفي السياق ذاته، قال مسؤول إسرائيلي كبير لصحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية، إن موعد إبرام صفقة مع حركة حماس قد يمتد حتى تنصيب الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب في 20 يناير/كانون الثاني المقبل، وذلك بعدما كان هناك توجّه لتوقيع الاتفاق هذا الشهر. وذكَر المسؤول الذي لم تُسمّه الصحيفة، أن هناك تقدّماً في المفاوضات، لكن النقاش الرئيسي يدور حول عدد المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة الذين سيُطلَق سراحهم، مع التركيز على قائمة المحتجزين الأحياء.

مطالب "حماس" و"إسرائيل"

كشف مصدر مطّلع على ملفّ المفاوضات لموقع ."الترا فلسطين"، عن تفاصيل آخر جلسات التفاوض، موضّحًا أنّ "المفاوض الإسرائيلي يسعى لفرض شروط جديدة، بينما يصرّ وفد حركة حماس على أن

يكون لأيّ شـرط إسـرائيلي آخر مقابل لصـالح الجانب الفلسـطيني، مع التشـديد على الحفاظ على المطالب الأسـاسـيّة، وهي: وقف إطلاق النار، والانسـحاب الكامل من قطاع غزّة، والبدء في إعادة الإعمار، وإدخال المساعدات اللازمة."

وأشار المصدر إلى أنّ المفاوض الإسرائيلي اشترط الإفراج عن عدد من الأسرى الإسرائيليّين الذين لا تنطبق عليهم المعايير الإنسـانيّة المتّفق عليها ضـمن المرحلة الأولى من الصـفقة؛ وتشـمل المعايير الإنسانية كبار السنّ، النساء، والأطفال.

وبيّن المصدر أنّ الوفد الإسرائيلي يريد إدراج 11 أسيرًا تقلّ أعمارهم عن 50 عامًا في المرحلة الأولى من الصـفقة، إلى جانب محاولاته "التهرّب من تضـمين نصّ واضـح يُلزم جيش الاحتلال بالانسـحاب الكامل من قطاع غزّة."

وأضاف المصدر: "من بين الأسرى الـ11، يوجد أبراهام منغستو، من الأصول الإثيوبيّة، الذي أُسِر عام 2014، وهشـام السـيّد، الأسـير منذ عام 2015، وذلك مقابل الإفراج عن الأسـرى الفلسـطينيّين الذين أعاد الاحتلال اعتقالهم بعد تحريرهم ضمن صفقة شاليط عام 2011، وعددهم نحو 53 أسيرًا."

كما تنصّ بنود الصـــفقة المطروحة في مرحلتها الأولى على إفراج الاحتلال عن عدد يُتوافق عليه من الأسرى الفلسطينيّين، بينهم 50 أسيرًا محكومًا بالمؤبّد، مع إبعاد عدد منهم.

ووفقًا للمصـدر، فإنّ "هذه الطروحات لم تحصـل على موافقة حركة حماس حتّى الآن، لكنّها لم تُرفض أيضًـا. بل أُجّل البتّ فيها إلى المراحل النهائيّة قبل إعداد مسوّدة الاتّفاق."

رفض "حماس" والفصائل الفلسطينية للمطالب الإسرائيلية

في الحقيقة، يشترط وفد "حماس" الحصول على ضمانات واضحة تضمن استمرار الهدنة وصولًا إلى المرحلتين الثانية والثالثة، وانتهاء العدوان بشـكل كامل. ما يعني أنّ هذه المقترحات ما تزال قيد البحث والنقاش، خاصّـة في ظلّ رفض المفاوض الإسرائيلي إدراج أسماء أسرى من أصـحاب الأحكام العالية،

الذين يُعتبرون من "الأوزان الثقيلة"، مثل عضـــو اللجنة المركزيّة لحركة فتح، مروان البرغوثي، وأمين عام الجبهة الشعبيّة، أحمد سعدات، وفق المصدر.

وحتى اللحظة، فإنّ ما هو مطروح إسرائيليًّا الإفراج عن 5 أسيرات مجنّدات، و9 من كبار السنّ، و9 من النساء والأطفال، إضافة لـ 11 أسيرًا الذين وضِعوا كشرط جديد.

لكنّ الفصـائل الفلسـطينيّة ترفض القبول بهذه الشـروط دون ضـمانات حاسـمة تتعلّق بإنهاء الحرب؛ بالإضافة إلى شروط أخرى تفرضها الفصائل الفلسطينيّة لـــ"ضمان تحقيق توازن في الاتّفاق، ضمن سياسة المرونة المتّبعة."

وعليه، فإن قضيّة انسحاب جيش الاحتلال من محور نتساريم، الذي يفصل بين شمال القطاع وجنوبه، تمّ التوافق عليها مبدئيًّا. وبحسب الاتّفاق، سيكون الانسحاب تحت رقابة الوسطاء المصريّين والقطَريّين، وبحضـور اللجنة الدوليّة للصـليب الأحمر. وتشـمل البنود، انسـحاب الاحتلال من مناطق غرب حاجز نتساريم (شارع الرشيد – البحر) إلى المناطق الشرقيّة دون تفتيش، على أن يُفَكّك الحاجز في المرحلة الثانية من الاتّفاق.

أمّا بالنســبة لمحور صـــلاح الدين/فيلادلفي، فإنّ المقترح المطروح حاليًّا ينصّ على انســحاب قوّات الاحتلال في اليوم الـــــ56 للهدنة إذا انتقلت الصـفقة من المرحلة الأولى إلى الثانية، أو خلال الأيّام الأولى من المرحلة الثالثة.

وعليه، تسعى الفصائل الفلسطينيّة إلى انتزاع مطلب انسحاب جيش الاحتلال من جميع مناطق انتشاره داخل القطاع، حتّى وإن كان ذلك يتمّ بشـكل تدريجيّ. كما يتضـمّن الاتّفاق فتح معبر رفح في المرحلة الأولى.

المثير في الأمر أن كلّ ما هو مطروح الآن قابل للتعديل في أيّ لحظة. لكن، وعلى ذمّة مصـــادر مُواكبة للمفاوضات، فإنّ الإطار العام للنقاط الخلافيّة يقوم على أسس يمكن الوصول إلى تفاهم حولها. فالمطالب الأساسيّة للمقاومة لا تقع ضـمن دائرة الرفض الإسرائيلي، إذ تتركّز الخلافات على تفاصـيل صـغيرة يمكن تجاوزها". كما أن الوسـطاء يؤدّون دورًا حاسـمًا في تقريب وجهات النظر ووضـع حلول توافقيّة، لأيّ خلاف بين الرؤية الفلسطينيّة والطرح الإسرائيلي".

الجدير بالذكر أن 800 من ذوي الجنود الإسرائيليين في الخدمتين النظامية والاحتياطية بجيش الاحتلال، كانوا وقّعوا أخيراً على رسالة جديدة بعثوا بها إلى بنيامين نتنياهو لمطالبته بإنهاء الحرب على قطاع غزة، مُعتبرين أن "الحرب تطول من دون هدف، ومن أجل تحقيق تطلعات مسيانية بشأن الاستيطان في غزة"، في إشارة إلى دعوات وجهود التيّار الصهيوني الديني خاصة، المُنصبّة منذ بداية الحرب على بناء المستوطنات الإسرائيلية على أنقاض الفلسطينيين.

"إسرائيل" تتفرّغ للضفة الغربية

في 22 كانون الأول 2024، بدأت قوّات الاحتلال الإسرائيلي عملية عسكرية جديدة وعنيفة، طاولت بشكل خاص مخيّمي طولكرم ونور شمس في طولكرم، شمال الضفة الغربية، وامتدّت إلى مناطق أخرى، كبلدة طمون في طوباس، ومخيّم العين وبلاطة في نابلس، شمال الضفة، والأمعري في البيرة، وسطها. لكن اللافت أيضاً اقتحام مخيّم بلاطة خلال الأسبوع الجاري عدّة مرّات في اليوم الواحد. وخلال العدوان، استشهد تسعة فلسطينيين في يومين، معظمهم جرّاء عمليات قصف من طائرات مسيّرة أو طيران حربي، ثمانية منهم في مخيّمي طولكرم ونور شمس، والتاسع من طمون في طوباس.

وتعيد العمليات العسكرية المتواصلة، وبشكل خاص في طولكرم، مشهد ما سمّاه الاحتلال في أغسطس /آب الماضي، عملية "مخيّمات صيفية"، وكأنه تجديد لها، لكن هذه المرّة بأبعاد مختلفة، وفقاً لمُختصّين في الشأن السياسي ومُتابعين للمشهد، بعد ما يمكن وصفه بـ"التفرّغ" للضفة الغربية إثر الهدوء على الجبهة اللبنانية، والاستثمار في عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض الشهر القادم؛ فضلاً عن تزامنها مع عملية الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية في مخيّم جنين، بما يحمله ذلك من رسائل للسلطة الفلسطينية أيضًا.

وتأتي هذه العمليات على وقع توقعات أوساط الائتلاف الحكومي الإسرائيلي بسماح ترامب بالحد الأدنى بضم أجزاء من الضفة، ما يعني أن العمليات التي تستهدف كتائب المقاومة في المخيّمات تهدف لخلق بيئة مستقرّة للنشاط الاستيطاني والتوسع وشبكة الطرق والمواصلات وشرعنة العديد من البؤر

الاســـتيطانية. فبيئة مســـتقرّة توقِف عمليات إطلاق النار على الطرق والمســـتوطنين ومواقع الجيش، ستُسرّع التوسع الاستيطاني".

تبادل أدوار بين "إسرائيل" والسلطة في الضفّة للقضاء على المقاومة

بالمقابل، يتزامن العدوان الإســرائيلي في شــمال الضــفة مع العملية الأمنية التي تقوم بها أجهزة الأمن الفلســطينية في مخيّم جنين. فالتقديرات الإســرائيلية كانت تتوقع اســتغراق عملية الأجهزة الأمنية وقتاً محدوداً من الزمن، ومن ثم انتقالها إلى مناطق أخرى، وبشــكل خاص طولكرم وطوباس، وربما أوســع من ذلك، في محاولة لإثبات السلطة الفلسطينية جدارتها في فرض الأمن وإنهاء حالة المقاومة؛ وبالتالي التهيئة لأن تتعامل معها إدارة دونالد ترامب المقبلة باعتبارها طرفاً قادراً على إدارة شـــؤون قطاع غزة أيضاً، وفرض الأمن فيه.

لكن هذه العملية في جنين استغرقت وقتاً أطول ممّا كان يُعتقد. بل إن السلطة لا تستطيع، وفقاً لمعظم التقديرات، أن تحســم إنهاء حالة المقاومة في جنين خلال أيام، في حين أن "إســرائيل" لا تزال تحاول إنهاء المقاومة منذ أربع سنوات ولم تتمكن من ذلك، رغم امتلاكها عتاداً وأسلحة وقوّات أكبر، وبشكل خاص المسـيّرات، باعتبارها أحد أســاليب اغتيال المقاومين. وعليه، فإن "إسـرائيل" من خلال عملياتها العسكرية تُرسل رسالة واضحة للأجهزة الأمنية الفلسطينية بأنها غير راضية عن النتائج التي حقّقتها حتى الآن؛ وأيضــاً غير راضــية بشــكل أســاســي عن الجهود التي تُبذل من أجل وقف العملية الأمنية والتعامل مع المقاومة بمقاربة غير أمنية، من خلال الحوار وحقن الدم وصـون المقاومة، وحق الشـعب الفلسطيني بممارسة كافة أشكال مقاومة الاحتلال.

إشــارة هنا إلى أن اســتعدادات الأجهزة الأمنية الفلســطينية لتنفيذ حملة واســعة في مخيّم جنين كانت مسألة وقت، في ظل الحديث المستمر عن وجود تسريبات حول نيّة الأجهزة الأمنية في تنفيذ عملية في المخيّم، رغم أن اقتتال جنين الحالي بدأ فعلياً يوم الثالث من الشهر الحالي.

فقد اندلعت شــرارة الأحداث عندما اعتقلت الأجهزة الأمنية الفلســطينية الأســيرين المُحرّرين عماد أبو الهيجاء وإبراهيم الطوباسي، وصادرت أموالاً بحوزتهما كانت موجّهة لدعم أُسر الشهداء والأسرى، فيما

تمّ اتّهامهما بأنهما "لصوص وقطّاع طرق". وفي الخامس من الشهر الحالي، استولى أفراد من كتيبة جنين على مركبتين تابعتين للسلطة الفلسطينية (واحدة للارتباط العسكري والأخرى لوزارة الزراعة)، ورفعوا أعلام الكتيبة عليها، ما أدّى إلى تسارع الأحداث وحصار المخيّم من قِبل الأمن الفلسطيني، وبدء الاشتباكات بين الطرفين التي لم تتوقف حتى الآن.

وبناءً على ذلك، هناك حالة نشوة إسرائيلية بعد هدوء الجبهة اللبنانية، ومعها الجبهة الإيرانية؛ وهذا أزاح عبئاً كبيراً عن الاحتلال، وأدّى إلى التفرّغ للضفة الغربية التي يعتبرها أخطر جبهة. وحتى خلال الحروب كانت تُعتبر الأخطر، لأنها تشكّل أكبر مساحة، وأكبر عدد من الفلسطينيين في احتكاك دائم مع الاحتلال والمستوطنين وتحتاج إلى جهد كبير". وبالتالي فإن العمليات الأخيرة التي تأتي في إطار محاولة القضاء على مجموعات المقاومة في شمال الضفة الغربية، جاءت متوافقة مع سياسة حكومة الاحتلال الإسرائيلي برئاسة بنيامين نتنياهو، بفرض البرنامج السياسي الخاص باليمين المتطرف الذي يمثّله وزيرا المالية بتسلئيل سموتريتش والأمن الداخلي إيتمار بن غفير، ومن ضمنه ضم الأراضي في الضفة الغربية، في ظل الفرحة بعودة ترامب إلى الرئاسة الأميركية، وإمكانية العودة للضم و"صفقة القرن"، دون أي حل سياسي للقضية الفلسطينية.

الخلاصة

لم يعد الأمر يتعلق بتأييد المقاومة المسلّحة للاحتلال من عدمه في الضفة الغربية، ولا بموالاة حكّام رام الله أو معارضتهم؛ ذلك أن من شأن أي فلسطيني أن يتساءل: إن سلّمنا جدَلاً أن السلطة الفلسطينية عاجزة عن مواجهة جيش الاحتلال الذي يستبيح الضفة من شمالها إلى جنوبها، وبكافة تصنيفات مناطقها التي رسمها اتفاق أوسلو، استيطاناً وقتلاً وتدميراً للمنازل وسرقة للبيوت والأراضي، فلماذا لا تقوم السلطة بأبسط واجبات الدفاع عن الفلسطينيين في مواجهة المستوطنين وعصاباتهم ومسلّحيهم، هم الذين تتعاطى معهم حتى عواصم غربية حليفة لإسرائيل على أنهم منظمات إرهابية أو شبه إرهابية وتفرض على رموزهم عقوبات؟ في ظلّ هذا الموقف المتفرّج، تُبادر السلطة إلى شنّ حملة أمنية ضدّ

شبّان فلسطينيين يحاولون بقدر المستطاع مقاومة الاحتلال، بدءاً من جنين شمالي الضفة؛ وهو ما لا تُخفي "إسرائيل" سعادتها بحصوله، ورغبتها بتمدّد اقتتال جنين إلى كافة أنحاء الضفة، جنوبي الضفة وشماليها ووسطها.